في اثبات وجوب وجود الصانع القديم شيئين احدهما
امتناع كون القديم ممكنا واثر الشئ وثانيهما وجوب
انتهاء المؤثرات المحدثات الى ذلك الصانع القديم فلو قطعنا
النظر عن الشئ الاول وجوزنا كون القديم اثرا على ما ذهب
اليه الحكماء انتدنا ذكر الشئ الثاني من غير حاجة الى الاول
قوله ان يكون الذات علة تامة لوجوده فان
المعلول يجب عند تحقق علته التامة قوله
فان قلت ان اريد بالوجود الخ اى ان اريد بالوجود الذى
هو عين الواجب المعنى المشترك بين جميع الموجودات المتصور
بالبديهة المسمى بالوجود اتفاقا فلا شك ان هذا المعنى
لا اشتراك بين جميع الموجودات لا يصلح ان يكون عين شئ
منها فضلا عن الواجب وان اريد به معنى اخر اصطلح على
تسميته بالوجود فيكون النزاع بين جمهور المتكلمين والفلاسفة
لفظيا فان جمهور المتكلمين لا يدعون الا كون المعنى المشترك
زائدا في الواجب وكون ذات الواجب علة تامة له ولا
يدعون عدم كون غير هذا المعنى عينا للواجب قوله
وهو في الواجب ذاته بذاته اى لا الاثر المعلول لذاته بذاته
بسبب تاثيره فيه كما ذهب اليه جمهور المتكلمين فيكون النزاع
بينهما معنويا قوله وفي الممكنات الخ اقول

اقول رحمه الله في حاشية شرح التجريد ومعنى كون الممكن
موجودا انه معروض لحصة من الوجود المطلق بسبب علة
بمعنى ان الفاعل يجعله بحيث لو لاحظه العقل انتزع منه
الوجود فهو بسبب الفاعل متصف بهذه الحيثية لا بذاته
بخلاف تعالى فانه بذاته كذلك وقال ايضا ان الاول الذى هو
مبداء انتزاع المحمول اعنى الوجود في الممكنات ذاته بحيثية
مكتسبة من الفاعل وفي الواجب ذاته بذاته قوله
لما كانت الذات علة للوجود يكون الذات بذاته مبداء
لانتزاع ذلك المفهوم اى يكون الذات بذاته كذلك لا بسبب
الفاعل ولا بسبب حيثية مكتسبة من الغير كما في الممكنات
قوله قلت القائلون بالعينية استدلوا على
بطلان هذا المذهب فكيف يتصور عدم بقاء النزاع بين الفريقين
وحاصل الجواب هو كون الذات علة للوجود وان كان صحيحا
لكونه بذاته مبداء لانتزاع الوجود بالمعنى الذى مر الا انه يستلزم
ان يكون هناك امر موجود وراء الذات هو الوجود والقائلون
بالعينية ينكرون كون الوجود مغايرا للذات فمعنى كون
الذات بذاته مبداء لانتزاع الوجود عندهم يرجع بالحقيقة
الى كون الوجود الخاص القائم بذاته مبداء لانتزاع الوجود
المطلق وعند القائلين بالزيادة يرجع حقيقته الى كون

Copyright © King Saud University